

مدير مركز إصلاح ذات البين لـ«المجتمع»:
أنقذنا ٢٢٤١ حالة من الطلاق العام الماضي

أكدت منى الصقر مدير مركز «إصلاح ذات البين» التابع للأمانة العامة للأوقاف أن المركز استطاع خلال عام ٢٠٠٨م وفق آخر الإحصاءات إجراء ما يقرب من ٢٢٤١ حالة صلح خلال الفترة المسائية والصباحية، ولا يوجد أي خلاف بين الزوجين ضمن هذه الحالات، ومازال المركز يواصل جهوده خلال هذا العام ٢٠٠٩م، وسيتم الإعلان عن الإحصائية النهائية في نهاية العام..

حوار: أحمد شوقي

وأشارت إلى أن المركز يضم نخبة يشار إليها بالبنان من الباحثين والاستشاريين والمتخصصين في الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية المعتمدين من جامعة الكويت، هذا بالإضافة إلى عدد من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين العاملين بإدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل.. جاء ذلك خلال حوارها مع «المجتمع».. وهذا نص الحوار:

● نريد إلقاء الضوء حول نشأة المركز والأهداف المرجوة من إنشائه؟

- حين تحدث بعض الخلافات بين الأزواج فإن هذه الخلافات قد تدل على وجود التفاعل بينهما، إلا أن تجاهلها أو التعامل معها بشكل خاطئ يؤدي إلى تراكمها وتطورها، مما يوجد شرخاً كبيراً في العلاقة بين الزوجين، وقد يمتد هذا الشرخ ليصل إلى الأبناء، وحيث تهتم الدول المتحضرة بتنمية الوعي الأسري لدى أبنائها باعتباره أحد الركائز المهمة التي تعتمد عليها في الوقاية من كثير من المشكلات التي تعترض الأسر والمجتمعات، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مركز «إصلاح ذات البين»، حيث يهدف المركز إلى محاولة تقليل نسبة الطلاق برفع نسبة الصلح، والمساهمة بنشر التوعية الأسرية بين أفراد المجتمع، وإكسابهم بعض المهارات الكفيلة بتجنب أو علاج المشكلات التي قد تعترضهم، هذا بالإضافة إلى تحقيق المتابعة للحالات بعد الصلح وبعد الطلاق، حيث تم العمل في المركز في الرابع من شهر أغسطس من عام ٢٠٠١م، ومن ثم تم افتتاح المقر الحالي للمركز في أغسطس ٢٠٠٣م.

متابعة الأزواج

● هل يتوقف نشاطكم عند الصلح فقط أم أن هناك أنشطة أخرى يقدمها المركز؟

- المركز يقدم الاستشارات الاجتماعية والنفسية، وذلك بهدف متابعة الأزواج الذين يعانون من المشكلات اشتشالات التي يتم بينها الصلح، وذلك لضمان عدم تجدد الخلافات وحلها بشكل جذري، ومتابعة الحالات بعد وقوع الطلاق لحل مشكلات: النفقات، والرؤية، والحضانة، واستقبال

نطمح في توسيع المركز ليحل مشاكل الأسرة من الألف إلى الياء



الحالات التي ترفض اللجوء للمحاكم أيضاً يقدم المركز الاستشارات القانونية لمراجعي المركز، حيث يقوم بهذه المهمة قاض شرعي بوزارة الأوقاف، فيقوم بتوضيح الحقوق والواجبات الشرعية والقانونية المترتبة على عقدي الزواج والطلاق لكل طرف تجاه الطرف الآخر وتجاه الأبناء.

بالإضافة إلى تعريف الزوجين بقانون الإجراءات لقضايا الأحوال الشخصية في حال عدم اتفاق الأطراف ودياً، وكذلك التوثيق للاتفاقات التي تتم بين أطراف العلاقة الزوجية، سواء التي انتهت بالصلح أو الطلاق حول عدد من المواضيع المختلفة المترتبة على عقدي الزواج أو الطلاق مثل الرؤية والنفقات بأنواعها، أيضاً يقوم المركز بالتعامل مع الحالات المحولة من إدارة التنفيذ بوزارة العدل بشأن الرؤية والحضانة وتعرض الحالات على الاستشاري النفسي والاجتماعي لإقناع الطرفين بتنفيذ الأحكام ودياً، وليس بقوة القانون.. ويقوم المركز بتنظيم دورات توعوية في مجال العلاقات الأسرية وكيفية التعامل مع المشكلات الأسرية، أيضاً يؤدي المركز دوراً إعلامياً من خلال السعي لإبراز دوره إعلامياً لتعريف أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع بالمركز والخدمات التي يقدمها.

عواقب وخيمة

● من خلال خبراتك في هذا المجال.. ما الأسباب الحقيقة وراء ارتفاع نسب الطلاق؟

- من وجهة نظري الطلاق داخل الكويت ليس ظاهرة، لكن يمكن أن

أعلى نسب الطلاق بين الزواج من فئة الشباب

استقلالية الأسرة وغياب كبير العائلة أدى إلى ارتفاع حالات الطلاق

نطلق علية مشكلة، والحقيقة أن معدلات الطلاق ثابتة منذ فترة، وهذا لا يعني أن العدد الموجود ليس بقليل، وتكثر نسب الطلاق بين فئة الشباب الذي يجد في الطلاق طريقة للهروب من المسؤولية، وعدم الالتزام، والاتكالية على الغير، فكما تزوج بسهولة ويسر من خلال الإنترنت أو الموبايل يريد أن يطلق دون النظر إلى العواقب الوخيمة المترتبة على ذلك، كذلك الأمر بالنسبة للفتاة.. أيضاً الزيجات الحديثة مثل زواج المتعة والمسيار وغيرها أسهمت بشكل كبير في المشكلة، لذلك أدعو الحكماء وأهل الفتوى جعل هذا النوع من الزيجات في أضيق الحدود، لأنه أسهم بشكل كبير في ارتفاع حالات الطلاق، كما أن اختفاء شخصية كبير العائلة والحكماء أدى أيضاً لحدوث المشكلة، فلم يعد هناك من يقوم بدور الناصح والمرشد في كل الخلافات الأسرية.

● في بيئة مثل المجتمع الكويتي الذي تحكمه العادات والتقاليد يرى البعض عيباً في اللجوء إلى المركز لحل مشكلته مع زوجته والعكس.

– في السابق لما كانت الأسرة ممتدة حيث ينشأ الفرد بين الأم والأب والعم والخال والجد والجدة كانت هذه المشكلات لا تكاد تذكر، لكن في ظل المتغيرات الاجتماعية، وبعد أن أصبحت الأسر مستقلة ومنفردة وجد الزوج والزوجة أنه من الأفضل اللجوء إلى طرق بديلة ومنها مركز إصلاح ذات البين.

● ماذا عن دعم المركز والتحديات التي تواجهه؟

– في الحقيقة إن الأمانة العامة للأوقاف تقدم كل الدعم والمساندة للمركز منذ النشأة.

أما بالنسبة للتحديات فنحن نطمح ألا يقتصر دور المركز على الصلح، بل نريد أن يكون للمركز دور قبل عملية الزواج، كما إننا نطمح لوجود مركز للرؤية يجمع بين طرفي العلاقة إذا تعنت أحد الأطراف في تنفيذ بنود اتفاقية الصلح أو الطلاق بدلاً من اللجوء إلى الشرطة، وأن يكون هناك مبنى أكبر من المبنى الحالي لتقديم المزيد من الخدمات التي تشمل الاهتمام بالأسرة من الألف إلى الياء وكذلك مرحلة ما قبل الزواج.■

رجل «المارلبورو»

طارق عبدالله الذياب

قد يستغرب البعض هذا العنوان وسبب المقال، ولكن ما دفعني لذلك هو ما حدث عند اصطحاب ابني إلى مدرسته لأداء الامتحانات، حيث رأيت بعض الطلبة المراهقين قبل دخولهم بوابة المدرسة وقد وضع كل منهم سيجارته في فمه يشفط دخانها بقوة، ويسكنها في صدره لأطول فترة ممكنة قبل أن يطلق سحابة الدخان من بين شفتيه، بعد أن امتص «النيكوتين» المدمر في دمه قبل دخوله صالة الامتحان.

ومن رؤيتي لطريقة إمساك البعض منهم للسيجارة بين أصابعه تذكرت إعلانات التدخين التي كنا نراها في الصحف وفي الدعايات السينمائية في السبعينيات، عندما كنا نرى ذلك البطل راعي البقر الأمريكي «ديفيد ماكلين» يمتطي صهوة جواده ويقوم ببعض الأعمال البطولية وسيجارته في فمه مع عبارة دعائية تقول: «تعال حيث النكهة، تعال إلى مارلبورو».. مما يدفع بعض الشباب لتقليده والبدء في رحلة الموت الصامت الذي اقتص من ممثل تلك الأفلام نفسه، فأماته بمرض السرطان بعد رحلة عذاب ومعاناة طويلة له ولعائلته، جعلت أهله يقاضون شركة التدخين المعنية، ويحملونها سبب وفاة ابنهم، ويقومون بحملة دعائية ضد التدخين، وقد أدت هذه الحملة والأحكام القضائية التي صدرت ضد الشركة إلى انخفاض مبيعات السجائر في أمريكا، مما اضطر الشركات المصنعة إلى زيادة مبيعاتها في الدول العربية لتعويض النقص والخسائر التي تعرضت لها.

وهكذا فبيننا لا تزال تطل علينا دعاية التدخين لـ«رجل المارلبورو» وغيره تدعونا إلى مشاركتهم النكهة تبرز لديهم صورته كضحية للتدخين وإحدى أهم وسائل التوعية لأضراره، في إحصائية عالمية تضمنها تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٨م ورد أن عدد المدخنين المدمنين في العالم بلغ مليار مدخن بين رجال ونساء ومراهقين وأطفال، وأن عدد الوفيات بلغ ٥٫٤ مليون شخص سنوياً، بمعدل وفاة شخص كل ٦ ثوان، وبإجمالي ١٠٠ مليون شخص في القرن العشرين، وبحسب معدلات الزيادة البشرية فسيصل عدد ضحايا التدخين إلى مليار وفاة في القرن الحادي والعشرين.

أما عن الخسائر المادية ففي مصر وحدها يبلغ عدد المدخنين ١٣ مليون مدخن، ينفقون ٨ مليارات جنيه سنوياً على التدخين، وهي تكلفة عالية جداً في بلد يعاني شعبه الفقر، هذا عدا عن الأضرار الأخرى كالحرائق التي تحدث نتيجة للإهمال، أو تأثير التدخين السلبي على غير المدخنين، كالزوجة والأبناء والأجنة في بطون أمهاتهم، أو الروائح الكريهة التي تلوث البيوت والمكاتب والملابس، كما ثبت في الدراسات النفسية والاجتماعية أن التدخين بداية الطريق للدخول إلى عالم المخدرات بين الطلبة والطالبات.

ومما يؤسف له أنه بالرغم من صدور فتاوى تحرم التدخين استناداً إلى الآية الكريمة: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾(الأعراف:١٥٧)، ومعلوم أن التدخين من الخبائث لضرره على الصحة والمال والملبس والمسكن، إلا أننا نرى أن دولنا العربية والإسلامية تقع في مقدمة الدول الأكثر استهلاكاً للسجائر،

مما سبق أن استعرضناه من الأضرار والخسائر البشرية والمادية نود معرفة ما الدور الذي تقوم به حكومتنا الرشيدة ومجلسنا الموقر للحد من خطر ذلك العدو المميت الصامت؟ هل فرضت قوانين ولوائح لمنع التدخين خلال العمل، وهل أدخلت وزارة التربية ضمن المناهج المدرسية لطلبتنا الأعزاء منهج التوعية المستمرة طوال السنوات الدراسية بأضرار التدخين، مع إلزام المدرسين بعدم التدخين أمام الطلبة؟ وهل أعدت وزارات الصحة والإعلام والأوقاف حملات إعلامية مستمرة في الصحف والتلفزيون والإذاعة والمساجد لمكافحة التدخين؟ وهل نرى من وزارة الداخلية تشدداً في تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة ونحن نرى رجال الشرطة أنفسهم يدخنون أمام الجميع في الأماكن الممنوعة كالمطار والمستشفيات؟■